الـمشاركة السياسية كاشف حقيقي لـمعنى الـمواطنة لدى الشباب الـجامعي

بوزيدي الهواري*

كثر الحديث هده السنوات الأخيرة في مجتمعاتنا العربية عن مسألة الـمواطنة و خصوصا في الجزائر، حيث تعددت الدراسات و البحوث من قانونية، و إدارية، و سياسية، فأصبح كل باحث يعطي تفسيرا خاصا به.لكن في النهاية ارتبطت الـمواطنة كمفهوم حديث بـموضوع الحقوق والحريات، فأصبح الإهتمام بالفرد الـمواطن و تبيان حقوقه و حرياته شيء ضروري، وذلك بتوفيرها كاملة وعدم الـمساس بها في أي حال من الأحوال .فالفرد الـمواطن هو محور إهتمام كل القوانين والأنظمة السياسية. وأخيرا هدف الـمعنى العام للمواطنة إلى تبيان شروط الـمواطن و مستلزماته في ظل مجتمع حديث تكون فيه دولة الحق و القانون بـمؤسساتها الديـمقراطية و هيئاتها التمثيلية.

و تظهر الـمواطنة كمسألة مـمارسة و تكريس لإرتباطها بالـمؤسسات الفاعلة في الـمجتمع، ذلك لأنها تجعله مدنيا، مستقبلا لكل التمثيلات و الفئات الإجتماعية. و من بين الفئات الإجتماعية الأكثر تحريكا و تأثيرا في الـمجتمع، الفئة الـمثقفة الـمسئولة عن عكس مظاهر الـمواطنة، و الـمرتبطة عضويا بقضية الـمشاركة نظرا لـما تبديه من وعي و نضج سياسيين.

وتشكل الفئة الطلابية الـجامعية في الجزائر القوة الدافعة الحيوية في الـمجتمع الـمدني، وتنعكس مشاركتها في الحياة السياسية، و الإجتماعية و الثقافية دينامية للمجتمع الـمدني مـما يعزز الدولة ويسرع من معدلات نـموها و تقدمها و العكس صحيح.إلا أن دور الطالب الـجامعي في أوجه الحياة الـمتعددة، و خصوصا السياسية مرهون برؤيته وتـمثله لـمسألة الـمواطنة، فمن خلال العديد من الدراسات الإستشرافية قصد معرفة تـمثلات الطالب الـجامعي لـمفهوم الـمواطنة بجامعة وهران، أغلبها كشفت عن ارتباط الـمفهوم بالـمشاركة السياسية ، و أفضل سبل الـمشاركة هذه لديه هو الإنتخاب.كما بينت هذه الدراسات أن الطلبة الـجامعيين يعتبرون السلوك الإنتخابي سلوكا سياسيا حضاريا هدفه الـمشاركة في صنع القرار السياسي.

لكن الـملاحظ لدى هذه الشريحة الـمثقفة، و من خلال بعض الـمقابلات غير الـمنظمة، صرح العديد من الطلبة عن عزوفهم عن التصويت في الإنتخابات التشريعية بتاريخ 17 مايو 2007 و التي سجل فيها أدنى نسبة مشاركة في تاريخ الإنتخابات في الجزائر والـمقدرة بـ36٪، كذلك الإنتخابات الـمحلية الأخيرة بتاريخ 29 نوفمبر 2007 حيث بلغت نسبة الـمشاركة في الإنتخابات البلدية 44 ٪ و الولائية 43،45 ٪.

إن الـمشاركة السياسية التي هي نشاط يـمارسه الـمواطنون قصد إختيار مـمثليهم يـمكن أن يكون عن طريق الرفض. ولدى الكثير من إختصاصي العلوم السياسية و علم الإجتماع السياسي،ومنهم ج.باري في كتابه:« الـمشاركة في السياسات » سنة 1972 في صفحة 06،يرى في العزوف عن

* أستاذ جامعي، جامعة وهران

المشاركة السياسية أنه في حد ذاته مشاركة سياسية كذلك.

لأن نسبة العزوف عندما تكون هامة و هائلة تؤثر في سير العملية الإنتخابية و منه في النتائج .و بما أن فئة الشباب في الجزائر تمثل أكثر من 60 ٪ إرتأينا أن نختار منها إحدى أهم تشكيلاتها و هي التشكيلة الطلابية التي ما زالت بحاجة إلى التفاتة جادة من طرف الباحثين في السياسة و الإجتماع.

وبإعتبار الإنتخاب حق و واجب و مقوم من مقومات الديمقراطية، فهو ليس بسياسي فحسب بل هو كسلوك ناتج عن ثقافة و تنشئة مكتسبة كذلك تحدد درجاته. و على قاعدة ما سبق، نريد أن نتعرف على تصور و تمثل الطالب الجامعي للمواطنة، كأن نتقصى موقفه من خلال مشاركته أو لامشاركته في الإنتخابات المختلفة، محاولين الإجابة عن الأسئلة الأولية التالية:

– هل الممارسة الإنتخابية في الجزائر تخضع لمعايير الحداثة و قيم المواطنة ؟

– كيف يمكن للسلوك الإنتخابي أن يكون معيارا يحدد مواطنة الطالب الجامعي في الجزائر؟

– هل تعمل المؤسسات السياسية على ترسيخ مبادئ المواطنة لدى الطالب الجامعي؟

– هل للفضاء الجامعي تأثير على مواطنة الطالب و بالتالي على مشاركته الإنتخابية؟

ثم نجيب عن السؤال المحوري الآتي:

ما هي محددات السلوك الإنتخابي لدى الطالب الجامعي قصد ترسيخ المواطنة لديه ؟

و بناء على هذا الإشكال يمكن إقتراح بعض الأجوبة (الفرضيات) التالية:

1– إن التزام الطالب السياسي تجاه مجتمعه يجعله يؤدي الإنتخاب كواجب.

2– إن وعي الطالب الجامعي بسوء وضع المؤسسات المدنية و منها الجامعة، يجعله يعزف عن الإنتخاب.

3– إن للتنشئة السياسية دور أساسي في بلورة نمط السلوك الإنتخابي لدى الطالب الجامعي.

نظرا لطبيعة الموضوع و إرتباطه بدراسة السلوك السياسي يتعين علينا تشخيصه و ليس التنبؤ و ذلك عن طريق المنهج التاريخي، أحد أنجع المناهج في العلوم الإجتماعية و السياسية قصد الوقوف على المنابع و الأصول التي صدرت منها مختلف الأنشطة والسلوكات. كأن نتطرق إلى المراحل التي مر بها مفهوم المواطنة و الإنتخاب من خلال التطور السياسي للدولة، و خصوصا وجب التركيز على أهمية مؤسسات المجتمع المدني، و مدى تجاوب فئة الشباب (الطلبة منهم خاصة) معها.

يعتبر المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية، وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي لها، وهما وجهان لعملة واحدة هي المواطنة، فإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية بدون ديمقراطية، أي تكريس للمواطنة، فانه كذلك لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني. وإذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث اليوم، يعني مجموع المنظمات غير الحكومية، فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها، ولا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموما، والجزائري خاصة إختزال المجتمع المدني إلى تلك المنظمات دون إحداث تشويه كبير في المفهوم والظاهرة على حد سواء.

تبدو التجربة الديمقراطية في الجزائر بعد الإنفتاح السياسي الكبير عاكسة لإنقسام في الموقف السياسي لدى المواطن الجزائري بين مؤيد ومعارض لهذه التجربة الجديدة، فالمؤيدون يرون أن

الديمقراطية أدت إلى إبراز دور المواطن من خلال التقرير والتنظيم بكل حرية وشفافية (التعددية الحزبية،بروز الجمعيات المختلفة، الخ. . .) وحرية الرأي، إلى جانب حرية النشاط السياسي من خلال المشاركة الواسعة عكس ما كانت عليه في السابق. كما نجد حرية الإختيار وبالأخص المتعلقة بحق الإنتخاب وإعطاء أهمية للفئة النسوية من خلال إحترام حقوق المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة.

أما الرافضون أو مااصطلح عليهم بالمتشائمين من التجربة الديمقراطية، فيرون أنها لم تضف شيئا إيجابيا ،بل أدت إلى تضارب الآراء والمواقف المختلفة من خلال تعدد الأحزاب التي أنجر عنها تبديد طاقات وأموال كبيرة.

قد لا نوفق في ضبط كل هذه الآراء والمواقف إلا إذا قمنا بقياس درجات السلوك السياسي لدى المواطن بالوقوف عند ممارساته لواجباته وتبيانه لحقوقه ،كأن ندرس ممارسته الإنتخابية التي أصبحت تأخذ اليوم طابع الحداثة والمواطنة والتنظيم تحقيقا للمصداقية.

وما يشد الإنتباه هو إرتفاع نسبة المشاركة السياسية في فترات زمنية معينة ثم إنخفاضها، مما يقود إلى الإقرار بأن هناك رهانات تسبق أوان العملية الإنتخابية، فهل هي مرتبطة بقوة حضور المجتمع المدني أو بغيابه ؟ وكيف تؤثر في عملية المواطنة كمكسب و ممارسة ؟

تعد الإنتخابات أحد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية، وتعد وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها حماية حرياتهم وحقوقهم المدنية، كما أن الإنتخابات تعزز من مشاركة الناس في صنع القرار وبالتالي تؤدي إلى انتقال المجتمع على هذا الصعيد من مرحلة البيروقراطية والمركزية والتعيين إلى حالة المشاركة والإختيار للقيادة الأكفأ من خلال صندوق الإقتراع، وإجراء الإنتخابات سيساهم في إنهاء حالة الجدل والإحتقان السياسي والإجتماعي المتراكم لدى الناس في المجتمع بسبب غياب التجديد الديمقراطي، إلى ذلك فإن المناخ الديمقراطي يمكن من إدارة الموارد القليلة المتاحة بطريقة رشيدة ونافعة، فالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان مفاعيل ينبغي لها السير معاً بصورة متناغمة، مما تتطلب من قوى المجتمع الفاعلة العمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط، ومعايير النزاهة والشفافية في عمليات الإنتخاب التي تنطلق من الرغبة في مؤسسات وهيئات حكم ديمقراطية، للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم إحترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

إن حق التصويت هو وسيلة إمتياز لمواطنة الأفراد، ورمز لسيادة المواطنين، وقد كشف التاريخ أن حق الإقتراع هو الكاشف الحقيقي لمعنى المواطنة. كما أن حق التصويت له تأثير كبير بالنسبة للمواطن في اختيار ممثليه وتنظيم الحياة السياسية المتعلقة به، والإنتخاب هو الإختيار القانوني للحكام، كما أنه يساهم في إزالة المنافسات والنزاعات بين الجماعات الإجتماعية، وذلك بتنظيم القواعد العامة للصراعات، وذلك خارج نطاق العرف، والمناسبة الوحيدة لإبداء ثقة المواطنين أو تحفظهم بشأن السياسة التي تتبعها الدولة، وتنظيم الأمور بين المجتمع والسلطة، وهو يظهر بصفة واقعية الفضاء السياسي الذي يتساوى فيه المواطنون، وهذا تحقيقا للمعادلة : مواطن = صوت (1)، ومن ذلك تتحقق العدالة والمساواة الحقيقية للمواطنة، وتبرز وتقرر شرعية النظام السياسي.

ولقد كتب «كاري دي مالنبرغ» قائلا : «إن المواطنين يتمتعون بحق سابق لوجود الدولة والدستور»(2)، وهذا يعني أن الإنتخاب حق لكل مواطن بإعتباره يملك جزءا من السيادة، ولقد أعتبر النظام السياسي الجزائري الإنتخاب من الحقوق السياسية للمواطن، وهو حق أساسي مضمون في الدستور (3).

وسنحاول في هذه الدراسة كشف مسار المواطنة وحق الإقتراع في الجزائر من مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية، مركزين بذلك على فترة التعددية الحزبية التي كرست فيها الديمقراطية وتعددية المشاركة السياسية.

المواطنة وحق الإقتراع في فترة الأحادية الحزبية 1962-1989 :

إن تحليل ودراسة المواطنة وحق الإقتراع في فترة الأحادية الحزبية لا يمكن أن يتحقق إلا بدراسة الأوضاع والظروف السائدة في هذه الفترة، وتأثيرها على واقع المواطنة وحق الإقتراع.

إن أول نظام حكم عرفته الجزائر بعد الإستقلال هو نظام الحزب الواحد، الذي يهيمن مكتبه السياسي على الدولة والسلطة معا، فقد تحولت جبهة التحرير الوطني من جبهة تضم عدة قوى وطنية بهدف تحقيق الإستقلال إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذو اتجاه اشتراكي (4)، وقد أجمعت الدساتير والمواثيق على ذلك وقد إستمر وجود الحزب الواحد من 1962 إلى 1989، وكان هناك ثلاثة فترات للحكم توالي عليها ثلاثة رؤساء هم:

- فترة حكم الرئيس أحمد بن بله 1962-1965 :

وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة جبهة التحرير الوطني على السلطة التنفيذية المؤقتة، واللجنة المركزية لمراقبة إستفتاء تقرير المصير، ولكن السلطة لم تكن شرعية، وذلك أنها كانت بيد هيئة تنفيذية مؤقتة، وقد فصل في هذا الإشكال بتنظيم إنتخابات 20 سبتمبر 1962، وبذلك عادت المشروعية إلى المجلس التأسيسي، وحددت مهامه بـ :

*تعيين الحكومة

*التشريع باسم الشعب

*الإعداد والتصويت على دستور الجمهورية

وبهذا تم إعداد الدستور وقدم للشعب للإستفتاء عليه في شهر جويلية 1962. إن فترة حكم الرئيس بن بله مثلت إمتداد الإتجاه الثوري، الذي أكد على إستمرار الثورة لبناء الدولة، وهذا ما أظهره دستور 1963، وميثاق 1963، من أن الحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها (5)، وأكد على قيادة حزب جبهة التحرير الوطني للدولة وتركيز السلطة في يد رئيس الدولة (6)، وقد قام الرئيس بن بله بمجموعة من الإجراءات لتركيز سلطاته الرئاسية بالتخلص من جميع منافسيه السياسيين وذلك إما بالسجن أو الحظر أو الإقامة الجبرية أو التهميش، ومنذ ذلك الحين أصبح التهميش والإقصاء أسلوب السلطة لإزالة معارضيها من جمعيات أو أحزاب أو شخصيات دينية، سياسية أو ثقافية (7). ومن جهة أخرى قام الرئيس بن بله بتجميد الدستور بحجة خطورة الأوضاع والتهديدات الخارجية مما خوله سلطات مطلقة (8)، ولكن المشكلة التي أفرزتها فترة رئاسة بن بله هي تدخل الجيش في الحكم، الأمر الذي تطور كثيرا أو كان له واسع التأثير على النظام السياسي الجزائري.

- فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1965-1978 :

لقد أطيح بالرئيس بن بله في الإنقلاب العسكري الذي قام به ضباط الجيش بقيادة هواري بومدين يوم 19 جوان 1965، ما سمي آنذاك بالتصحيح الثوري، وقد أعلن هواري بومدين عن خطته السياسية المتمثلة في بناء جهاز دولة فعال، وتوجيه السياسة الإقتصادية والمالية نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية لصالح الشعب، وبناء مؤسسات سياسية شعبية تشريعية يتمثل دورها في تنشيط وتنظيم الحياة السياسية والإقتصادية وتركيز مشاركة المواطن في السلطة(9)، وتحقيق الوحدة والعدالة بين أفراد المجتمع عن طريق رفض مبدأ فصل السلطات لأنه يساعد على إستغلال الطبقة البورجوازية للطبقة العاملة(10)، والملاحظ أن رؤية الرئيس بومدين لبناء الدولة اقتصرت على التحديث الإقتصادي والبيروقراطي، وقد إنتهج الرئيس بومدين سياسة التصنيع الثقيل كمحرك للتنمية، وكخطاب شعبوي تعبئوي، وقد كانت نتيجة هذه المرحلة تحقيق كثير من الإنجازات الصناعية والإقتصادية والسياسية، والثقافية وأنتجت فرص للحراك الإجتماعي وتكوين طبقة متوسطة كبيرة(11).

لقد تميزت فترة حكم الرئيس بومدين بتكريس السلطة العسكرية باسم الشرعية الثورية، كما قام النظام السياسي بفرض سيطرته على حزب جبهة التحرير الوطني وأصبح له الأولوية عليه، وانحصرت مهمة الحزب في المجال التعبئوي السياسي والإجتماعي لدعم النظام السياسي الذي لا يسمح بوجود معارضة رسمية كانت أو غير رسمية،وقد إستغل الرئيس بومدين التناقضات الفكرية السائدة في تلك المرحلة ليشل حركة المعارضة(12)، وكانت فترة حكمه استمرار لتكريس سلطة الرئيس، حيث يسيطر على كل السلطات، وذلك من خلال تركيز السلطة، إذ هو رئيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ورئيس الحكومة، والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، ووزير الدفاع، وقائد الأركان، وبيده كل المؤسسات السياسية والإقتصادية، وقد ركز دستور 1976 سلطة الرئيس والتوجه الأحادي للنظام السياسي مع التخفيف من التوجيهات الإشتراكية(13).

- فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1989 :

بعد وفاة الرئيس بومدين، تدخلت المؤسسة العسكرية من جديد لوقف النزاع حول السلطة بين جناح محمد صالح يحياوي الحربي، والجناح الدبلوماسي لعبد العزيز بوتفليقة لصالح عقيد من المؤسسة العسكرية ، هو الشاذلي بن جديد، وذلك على الرغم من أن الدستور نص ضمنيا على زوال مجلس الثورة بفراغ السلطة بسبب مرض الرئيس بومدين 1978(14)، وبهذا تبدأ مسيرة عهد جديد وذلك بإقناع السلطة الحاكمة بضرورة إجراء إصلاحات إقتصادية وتصحيحات كثيرة في مختلف المستويات، حيث أن السلطة في السبعينات نجحت في مجالات، كالمجال التعليمي والصحي وأهملت أخرى، كالسكن والتشغيل، كما أن نمط التنمية الموسع أدى إلى ظهور شرائح بيروقراطية كبيرة، وإنفصالها تماما إجتماعيا وسياسيا عن الطبقات الشعبية، وظهور أزمة ثقافية(15)، وبهذا يأتي الرئيس بن جديد ليبحث عن منهج جديد، وأسس جديدة تقوم عليها العلاقة بين الشعب والنظام السياسي، فقد سعى « بن جديد » ورغم خلفيته العسكرية إلى إرساء مصادر جديدة للشرعية السياسية كي تكون السلطة السياسية أكثر إرتباطا وتعبيرا عن القوى السياسية المختلفة، بالإضافة إلى رغبته الشخصية لتحريك الأوضاع في الجزائر(16)، وقد أدت

عدة ظروف موضوعية إلى تعزيز هذه الخيارات منها: الأزمة الإقتصادية، والإحتقان السياسي، وبدايات ظهور العنف في المجتمع، وكانت خطته ترتكز على ثلاثة محاور هي:

1-الإنفتاح والمصالح الوطنية

2- إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد

3- تطهير الحياة السياسية والإقتصادية من الفساد(17).

لقد أقدم على تخفيف الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا، وبصفة عامة فإن فترة حكم « بن جديد » تميزت ببدء المراجعات السياسية والإقتصادية، والتقدم والإنفتاح، وإتخاذ التصحيح، وإعادة النظر في القطاعات التي تم إهمالها، وظهور إصلاحات سياسية ودستورية تقضي بتخفيف صلاحيات رئيس الجمهورية في تحكمه في السلطة، وفصل الدولة عن حزب جبهة التحرير الوطني وإنهاء الدور السياسي للجيش وتكليفه فقد بالدفاع عن وحدة وسلامة الوطن(18).

ولكن ظهور الأزمات المتتالية خاصة مع تدهور أسعار البترول في ظل الأزمة العالمية، وظهور شخصيات وقوى طفيلية إستطاعت أن تكتسب أماكن مرموقة من عصر الإصلاح والتقشف، وأصبحت في نظر المواطن عائق نحو تنظيم الإقتصاد، ولكن المتضرر الوحيد هو المواطن، حيث أصبح ضحية العوز، وضحية توجه الدولة نحو التخلي عن القطاع العام، وعلى إثر كل هذه الأوضاع إنفجرت أحداث أكتوبر 1988، حيث عبر المواطن عن سخطه وغضبه من السياسة المتبعة، وخاصة فئة الشباب التي كانت تعاني البطالة والحرمان الإقتصادي والسياسي.

المواطنة وحق الإقتراع في هذه الفترة :

لقد إعترف النظام السياسي في هذه الفترة عن طريق الدساتير المختلفة، بالكثير من الحقوق والحريات الأساسية مثلا: المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات، والتعليم الإجباري وحرية التعبير، إستقلالية الصحافة، حرية وسائل الإعلام الأخرى، حرية تأسيس الجمعيات، مع ضمان حرية الإجتماع والحق النقابي وحق الإضراب، إضافة إلى ذلك فقد أعترف بكل الحقوق الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، وحرية المعتقد وحرية الرأي، أما بخصوص الممارسة الإنتخابية فقد أعتبر كل مواطن تتوفر فيه كل الشروط القانونية ناخبا وقابلا للإنتخاب عليه، حقيقة نرى أن النظام السياسي قد إعترف بالعديد من الحقوق والحريات لكن في غالب الأحيان إن قلنا في كل النصوص القانونية التي أقرت هذه الحقوق، أضيفت في الأخير عبارات: يمارس في إطار القانون، لا تستعمل للمساس باستغلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية، والوحدة الوطنية، والمؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الإشتراكية، ومبدأ أحادية الحزب(19) (حزب جبهة التحرير الوطني).

ولنا أن نتساءل هنا عن مدى واقعية هذه الحقوق والحريات، حيث أنه في أغلب الأحيان كانت تعتبر هذه الحقوق دائما لا تمارس في الإطار القانوني المسموح به، وهي تمس بمؤسسات الجمهورية وأحادية حزب جبهة التحرير الوطني وهذا ما يجعلها حقوق وحريات مشروطة أو إنه إن صح القول مقيدة، ولنا أن نتساءل أيضا عن مدى واقعية مبدأ السيادة باسم الشعب من خلال حق التصويت، فلقد أعترف به لكل المواطنين الجزائريين بالتساوي بين الرجل والمرأة، حيث ظهر أول دستور للبلاد، وقدم للإستفتاء عليه عام 1962، ووافق عليه الشعب بالأغلبية، وظهور المجلس الوطني للثورة، والمجالس الولائية، والمجلس الشعبي الوطني حيث اعتبرت مجموعات سياسية

تسير من طرف ممثلين منتخبين من طرف المواطنين، وأغلب الإنتخابات الرئاسية كان يفوز بها المتر شح الوحيد بأغلبية الأصوات ما بين 94% إلى 99%، وتسجل أعلى نسبة مشاركة من 92% إلى 95%(20). إن الحقوق والحريات التي أعترف بها النظام السياسي في هذه الفترة، وخاصة تلك المتعلقة بالممارسة الإنتخابية لو كانت واقعية لكانت تحقق مواطنة مثالية للمواطن الجزائري.

إن نقطة ضعف النظام السياسي هي الشرعية، فمن جهة هذه الشرعية التي كان يدعيها من الشعب لم تكن تعبر عن أغلبية إرادة المواطنين، ومن جهة ثانية فإنه عانى من أزمة الشرعية الحادة حيث استندت النخبة العسكرية الحاكمة إلى شرعية ثورية تعبئوية، حيث أن النظام السياسي كان يقوم على القوة بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة، وذلك منذ الإستقلال، وكانت من سمات هذا الصراع اللجوء المستمر للتصفيات والعنف وإقصاء الخصوم السياسيين، وبصفة عامة تجاهل لحقوق المواطنة(21).

وأين مشاركة المواطن في صنع القرار حيث أن القرارات السياسية تتخذ من طرف القيادات السياسية العليا، وتكون دعوة الجماهير للتصويت في الإنتخابات والإستفتاءات تخضع لصور عديدة من التلاعب والتزوير من جانب السلطة الحاكمة، وبهذا فالمواطن لا يلعب دورا حقيقيا في صنع القرار بما في ذلك إختيار رئيس الجمهورية وأعضاء المجالس النيابية أو المحلية، بل يجد المواطن نفسه خاضعا لقرارات سياسية لم يسهم حقيقة في صنعها، ولا تعبر عن مطالبه وآماله، وحقيقة فإن المشاركة السياسية في هذه المرحلة هي أقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة، حيث كانت تلجأ السلطة الحاكمة إلى تعبئة الجماهير لمساندة قراراتها وسياستها من خلال الخطابات والمؤتمرات، وبهذا فقد أصبح الإنتخاب ليس وسيلة للمشاركة وإنما أداة لتدعيم شرعية النظام في مواجهة الرأي العام الخارجي، ويمكن إرجاع هذا إلى عدم توفر الوعي السياسي لدى المواطن بحقوقه وواجباته، فالأمية كانت منتشرة بصورة كبيرة (حيث وصلت نسبة الأمية 63% سنة 1977) وعدم وجود معارضة مؤسسة قوية وقادرة على مساءلة ومناقشة النظام الحاكم وتبين للمواطن الهفوات والثغرات والملابسات السياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يقوم بها النظام الحاكم، وحتى الطعن في نتائج الإنتخابات سواء كانت من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو وسائل الإعلام(22)، وخاصة لما نعرف أن النظام السياسي في هذه الفترة كان يضيق الخناق على المعارضة، وكان لا يسمح بوجود معارضة رسمية أو غير رسمية، وعدم توفر أجهزة إعلامية تعبر عن آرائها بحرية في ظل سيطرة النظام السياسي على الأجهزة الإعلامية وجعلها في صالحه، وتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير، ويمكن القول أن آليات عمل الأحادية الحزبية لا يسمح بتعدد الآراء، وتداول المسؤوليات، وبالتالي فإن النظام السياسي احتكر لنفسه وسائل العنف، وضبط حدود المجال السياسي والشرعي، الذي لا يوجد خارجه سوى العنف والهامشية(23).

ومن المهم الإشارة، إلى أن المشاركة الإنتخابية مقوم ضروري لمواطن العصر، الذي غدا كيانه يتحدد بجملة من الحقوق التي تتمثل في حرية التفكير والتعبير، وحرية الإختيار وحق المشاركة في إتخاذ القرارات، إضافة إلى حق التعليم والعمل والمساواة وتكافئ الفرص، ويوضع في مقدمة ذلك إختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إن اقتضى الأمر، فمسألة الإنتخاب ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع، بل من ضرورة إرساء وإفراز آلياتها والعمل

بها بوصفها الإطار الأمثل لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة ومن جهة أخرى تمكين الطبقة الحاكمة من الحصول على الشرعية التي تبرر سلطتها وحكمها(24)، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا، يوجه الصراع والتنافس إلى تقديم وتفعيل فقه المواطنة في الواقع، ومعالجة المشاكل التي تشوب توظيف مبدأ المواطنة بكفاءة.

ويذكر « **عبد الكريم غلاب** » أن المواطنين يحملون دلالات أقوى من دلالات الشعب والأمة، خاصة في علاقة المواطن بحق الإقتراع والتصويت، حيث أن المواطن عن طريق التصويت يضع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن، وهو الذي يضع أو يختار نظام الحكم، الذي يعتبر المظهر الأول للمواطنة(25).

إن ممارسة المواطنة على أرض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من حقوق المواطن حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها إنتماء المواطن وتفاعله مع باقي المواطنين نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية في مناقشة الأمور المتعلقة بهم مع السلطة الحاكمة، وتمكين المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية عن طريق التصويت.

ضعف و قوة المشاركة السياسية هو وفق التنشئة السياسية :

تعتبر التنشئة السياسية من المتغيرات المهمة في المواطنة وحق الإقتراع، والتي لها علاقة بالنظام السياسي، حيث يعرفها العالمان « ألموند وبوبر » بأنها: « اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يقوم بأداء الأدوار الإجتماعية المختلفة المتوقعة منه »(26).

والمشاركة السياسية وخاصة المشاركة الإنتخابية التي لها علاقة وطيدة بالمواطنة ترتبط بموضوع التنشئة السياسية، حيث أن طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد، وطبيعة الثقافة السياسية التي تنحدر منها هذه التنشئة، يلعبان دورا كبيرا في فهم المواطن لحقوقه السياسية وحقوق المواطنة، وعلى رأسها حق إتخاذ القرار السياسي، وعموما التنشئة السياسية تخلق لنا المواطن السياسي نظريا، والمشاركة في إتخاذ القرار تؤكد وجوده عمليا، والتنشئة السياسية بهذا المعنى هي المسئولة (بصورة رئيسية) عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها المواطن في إنتخاب وإختيار الحكام، وصانعي القرار السياسي والمسئولين.

كما أن لعدم الثقة في النظام السياسي أو ما يسمى بالشك السياسي(27)، أحد خصائص الدول المتخلفة، ولعلها إحدى النتائج الأساسية للتغير السريع الذي تتعرض له هذه المجتمعات بكل ما له من تأثيرات على نفوس وأحاسيس المواطنين الذين يصبحون غير متأكدين من تحكمهم في عمالهم، مما يثير لديهم الكثير من المخاوف وعدم الأمان وفقدان الثقة التي تؤدي إلى الشك في أنه من خلال الشعارات والوعود السياسية البراقة، يسعى القادة السياسيين للحصول على كل شيء.

أحداث أكتوبر 1988 :

كانت أحداث أكتوبر منعرجا حاسما في تاريخ وواقع الجزائر، لأن وضعية المواطن وخاصة الإقتصادية منها المتميزة بالإنكماش ونقص التموين والإجتماعية كأزمة البطالة وإنتشار البيروقراطية، وتفشي ظاهرة السرقة والإختلاس وتلاشي القيم الأخلاقية للتضامن الوطني، والأسري ليحل محلة الإنحلال والتفسخ حيث كانت المشاكل تزداد يوما بعد يوم، إضافة إلى سوء التسيير

السياسي، فهذه الوضعية المزرية دفعت بالمواطنين إلى التظاهر، ولقد سبقت هذه المظاهرات عدة مظاهرات أخرى مثلا: في تيزي وزو 1982، وهران 1982، حيث تظاهر التلاميذ، وكذلك قسنطينة 1986، وبرج بوعريريج 1987...الخ(28).

ولقد كانت هذه الأحداث التي عمت الجزائر لعدة أيام متتالية، الإختبار الأول لإمكانية إجراء الإنفتاح السياسي المقيد أو المحكوم، وقد تضافر الغضب الشعبي خاصة من فئة الشباب التي تعاني البطالة والحرمان الإقتصادي والسياسي مع مصالح الحرس القديم في النظام وفشل التحول، وأفرزت هذه الإضطرابات التي إنتهت بتدخل الجيش لقمع ما كان بمثابة بداية المعضلة الجزائرية في التحول، ما بين القوى الشعبية الغاضبة بتياراتها المختلفة من جهة، والحرس القديم في الحزب والقوى المسلحة الرافضة للتغيير من جهة أخرى، وقد أفرزت هذه الأحداث دستور 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 92% والذي نص على عزل الجيش عن الأمور السياسية وصدور قانون الجمعيات الذي أنهى احتكار الحزب الواحد للسلطة، وبالتالي إجراء أول إنتخابات تعددية بلدية في سنة 1990.

الـمواطنة وحق الإقتراع في دولة التعددية الـحزبية :

إن تعدد الأحزاب السياسية من أسس الأنظمة الديمقراطية، وأهم المؤسسات السياسية التي تضفي طابعا ديمقراطيا على النظام السياسي، وتعتبر حجر الزاوية في تأطير المشاركة السياسية وتفعيلها في ربط الجسور ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية، حيث يساق القرار السياسي فهي تقوم في الأنظمة الديمقراطية بجميع المطالب الشعبية، والتعبير الجمعي عن الإيرادات والمواقف الفردية للمواطنين، فأثناء الإنتخابات تعتبر الأحزاب في الأنظمة التي تعرف التعددية المحرك الأساسي لعملية الإنتخاب، فعن طريقها يتقدم المرشحون وتحدد البرامج السياسية والمواقف، كما أنها تساهم في تعبئة الرأي العام وإقحامه في الحياة السياسية، وحث المواطنين على المشاركة السياسية بما تتوفر عليه من وسائل إعلام ومراكز حزبية منتشرة في كافة أقاليم الدولة، ونظرا للدور الذي تلعبه الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية وترسيخ حق من حقوق المواطنة تقدم الدول إعانات مالية للأحزاب السياسية للمشاركة في الإنتخابات لتغطية نفقاتها الدعائية، كما تفتح أمامها وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، وبعض الدول ترفض منح المشاركة السياسية من خلال الترشح للإنتخابات إلا لمن ينتمي إلى حزب من الأحزاب المعترف بها(29)، أما دورها خارج فترة الإنتخابات مستمر، فهي تشارك في الحياة السياسية من خلال إستقطاب المواطنين لعضويتها، وبالتالي إشراكهم في الحياة السياسية، وتقوم بعملية تسييس المواطنين من خلال صحفها الخاصة والندوات والإجتماعات التي تعقدها.

أحداث العشرية الأخيرة من القرن العشرين وتأثيرها على الـمواطنة وحق الإقتراع :

إمتدت هذه الفترة من 1989 إلى 1999، وإننا لنجد أنه من الضروري التطرق لما وقع من أحداث أثناء هذه الفترة، وتداول على الحكم أثناء هذه الفترة أربع شخصيات سياسية، وقد تميزت هذه الفترة بما يلي :

الفترة الثانية لحكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1989-1992: بعد أحداث أكتوبر 1988 جاءت إحدى أهم الإصلاحات الدستورية والسياسية في تاريخ الجزائر، حيث صدر دستور 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 92%، وقد أرسى هذا الدستور مبادئ التعددية السياسية، وبهذا جرت أول إنتخابات بلدية تعددية في 1990، فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحصلت على أغلبية المجالس البلدية والولائية، وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات، ولكن أثناء إنتخابات تشكيل البرلمان قامت السلطة بسن قانون إنتخابي يدعم مصالح جبهة التحرير الوطني، التي لم تحصل في الإنتخابات إلى على 28%(30)، وبهذه تبدأ موجات التوتر وإعلان حالة الطوارئ، ولكن الفيس فاز بغالبية مقاعد البرلمان، وإزاء هذه الوضعية ضغط الجيش على الرئيس **الشاذلي بن جديد**، ويعلن الرئيس إستقالته، ليأخذ الجيش بزمام الأمور، وبالتالي يوقف الجيش العملية الإنتخابية، وينحل البرلمان بأمر من الرئيس قبل إستقالته، وبهذا تنتهي المرحلة الثانية لحكم الرئيس **الشاذلي بن جديد** في يناير 1992، وبهذا بدأت تتبلور الأبعاد المختلفة لأزمة الجزائر، بعد إجهاض التجربة التعددية القصيرة، واتضحت صورة أسوأ سيناريو ممكن للتحول بمختلف مفرداته من عنف رسمي وشعبي، وبإقدام الرئيس على حل البرلمان يبقى منصب الرئاسة شاغرا، وبهذا يتشكل المجلس الأعلى للأمن، ويضم مجموعة من الوزارات ذات الأهمية البالغة في الدولة، وقد أصدر هذا المجلس قرارا بوقف الإنتخابات وتشكيل المجلس الأعلى للدولة.

فترة حكم المجلس الأعلى للدولة: أول رئيس كان على رأس هذا المجلس هو الرئيس **محمد بوضياف**، حيث اتسم دور الرئيس **بوضياف** بالمحدودية في هذا المجلس وذلك راجع إلى:

حجب الجيش مكانة الرئيس **بوضياف** بوضع إلى جانبه أربع شخصيات تحت مبرر إستكمال مدة الرئيس **الشاذلي**.

عدم ترحيب الكثير من الجزائريين **ببوضياف**، حيث غاب عن الساحة السياسية لمدة ثلاثين عاما، و75٪ من الشعب لا يعرفه.

لقد تميزت فترة حكم الرئيس **بوضياف** بقصرها، حيث امتدت من يناير 1992 إلى جوان 1992، إذ تعرض للاغتيال وراح ضحية الإرهاب، وإبان هذه الفترة طرح **بوضياف** برنامج للإنقاذ يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني، ويضم معظم التيارات السياسية، باستثناء جبهة الإنقاذ، التي قام بحلها، وحل المجالس البلدية التي تهيمن عليها، وقام بشن حملات إعتقال واسعة ضد قياداتها.

وأتى بعد إغتيال **بوضياف**، وإستمرار للشرعية الثورية، أختير **علي كافي** لشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة، وفي سياسة **علي كافي** نلمس المزج بين سياسة القمع اتجاه بعض رموز جبهة الإنقاذ، وسياسة موازية: المصالحة الوطنية التي عمل من خلالها على تهدئة الوضع مع جبهة الإنقاذ، وبقية التنظيمات الإسلامية الهامشية، وعمل على التوصل إلى أرضية مشتركة ووفاق وطني يفتح الحوار مع الأحزاب والتنظيمات، ومع **علي كافي** فقد النظام لبقية شرعيته(31)، خاصة لرداءة الأوضاع الإقتصادية والعجز الإقتصادي، وبهذا يتدخل الجيش مرة أخرى ويضع وثيقة يمدد من خلالها الفترة الإنتقالية حتى عام 1996، ولكنها ترفض من طرف الأحزاب والتنظيمات، وبهذا تنتهي فترة ولاية **علي كافي**، ويتدخل الجيش مرة أخرى وبشكل واضح ويعلن عن تعيين **اللواء الأمين زروال** رئيسا للدولة.

وخلال فترة حكم **الأمين زروال** للمجلس الأعلى للدولة لجأ إلى سياسة الحوار مع كل القوى،حيث أخرج شيوخ الجبهة من السجن ووضعهم تحت الإقامة الجبرية، وأنشأ منصب مدير مكافحة الإرهاب، وشبكات من وحدات الشرطة المحلية، ومع وصول سياسة الوفاق الوطني إلى ذروتها، أعلن **الأمين زروال** في نوفمبر 1994 عزمه إجراء إنتخابات رئاسية في أواخر عام 1995، وكانت الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة، وتقبلت الأحزاب هذا القرار بتحفظ شديد إذ إتخذت السلطة هذا القرار بشكل مفاجئ، وأعطته صبغة شرعية من خلال مسيرات جماهيرية عفوية أيدت قرار الرئيس ودعته للترشح، وخلال هذه الفترة 1992-1995 وصلت الأعمال الإرهابية والتخريبية إلى أشدها، حيث راح ضحيتها الآلاف من المواطنين، والملايير من الأملاك العمومية والخاصة.

فترة حكم الرئيس الأمين زروال 1995-1998: أكسبت الإنتخابات **زروال** شرعية فعلية، مما خوله صلاحيات إحداث بعض التعديلات على المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي الجزائري، وإحداث المزيد من الإنفتاح والتحول على أساس تلك الشرعية، وبهذا قام الرئيس **زروال** بتعديل دستوري عام 1996، ووضع قانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات في فبراير 1997، وبصفة عامة لقد حقق **زروال** برنامجه الخاص، بالإستقرار السياسي ومحاولة تجديد شرعية النظام والدولة خاصة مع الإنتخابات البرلمانية عام 1997، وذلك من خلال حجب المعارضة وتهميش ما تبقى من أعضاء الفيس، وموافقة كل من حركتي حماس والنهضة بإلغاء مرجعيتها الإسلامية ووصفا نفسيهما بأنهما حركتان محافظتان، ومن ناحية أخرى اتسعت الهوة ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية خاصة مع نهج الرئيس **زروال** الإصلاحي، وإجراء تغييرات إستنادا إلى الشعب، والتحرر من هيمنة الجيش، وتعمق الخلاف ما بين الجيش و**زروال**، وذلك عندما اتهم الجيش الرئيس **زروال** بالتفاوض مع قادة الفيس على حساب الضباط السامون الذين شاركوا في عملية وقف المسار الإنتخابي، ولإحباط تحركات الرئيس **زروال** ومساهماته في السلم المدني، تفاوض الجيش مع قادة الفيس، وإعلان قائد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقف إطلاق النار من جانب واحد في أكتوبر 1997، وبهذا أخذ الصراع أشده بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ثم قدم الرئيس **زروال** استقالته في خطاب قدمه في سبتمبر 1998.

فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 إلى الآن: بعد إستقالة الرئيس **زروال** تم ترشح 6 شخصيات سياسية جزائرية لمنصب الرئاسة، ولكن بدا وضاحا ن المؤسسة العسكرية إختارت **بوتفليقة** لتولي منصب الرئاسة، ومع بدأ العملية الإنتخابية إنسحب المترشحون ولم يبق سوى **بوتفليقة**، وتحولت الإنتخابات التعددية إلى إستفتاء على شخص الرئيس بوتفليقة، الذي حصل على 73,79% من الأصوات بنسبة مشاركة قدرت بـ 60,25%، وهو ما يعتبر كافيا ليكون **عبد العزيز بوتفليقة** رئيسا شرعيا للبلاد.

وفي فترة توليه الرئاسة عمل على وضع خطة للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وأحداث العنف التي حصدت الآلاف من القتلى والخسائر التي تقدر بملايير الدولارات، وفي إطار هذه الإصلاحات قدم **بوتفليقة** مشروعا «المصالحة الوطنية والوئام المدني» الذي تضمن مجموعة من الإعفاءات، ولقد طرح الرئيس **بوتفليقة** هذا المشروع في جوان1999، ومن خلاله يصدر الرئيس عفوا شاملا عن الجماعات التي وافقت على الهدنة مع الدولة.

لقد كان لفترة العشرية السوداء بالغ الأثر على المواطنة وحق الإقتراع في الجزائر، حيث إنتقال الجزائر من الأحادية إلى التعددية، كانت قفزة نوعية، خاصة في توفير جو سياسي تسوده مبادئ المواطنة والمشاركة السياسية، والتداول على السلطة، ونظام الحكم الديمقراطية كان المدخل المتاح للخروج من مأزق الصراعات المدمرة والسبيل لتأسيس نظام حكم يرتضيه المواطنون، ويوفر أسس المواطنة من المشاركة في الحكم، والمساواة بين جميع المواطنين، ويضمن التنافس السلمي بين القوى السياسية، وفق شرعية دستور ديمقراطي، وتداول السلطة بواسطة إنتخابات حرة ونزيهة(32).

إن أحداث العشرية الأخيرة جعلت المواطن يحس نفسه بعيدا عن الساحة السياسية، هذه الساحة التي كانت ميدانا لصراعات سياسية بين أحزاب سياسية شرعية وأخرى غير شرعية، والنظام السياسي والجيش،وبقي المواطن حيال هذه الوضعية حال المتفرج، وزادت الأوضاع تأزما، حيث راح ضحية هذه الصراعات الكثير من المواطنين، وبهذا كان على الدولة رفع الوصاية السياسية التي فرضتها النخبة الحاكمة والنظر إلى الشعب بأنه مجموعة مواطنين قادرين على التفاهم والتشاور والتحاور والتوصل إلى حلول لمشاكلهم وتجاوز تناقضاتهم، ولا النظر إليهم كمجموعة من الغوغاء التي تهدد بالحرب والنزاع، وبهذا خلق المواطنين القادرين على التفاعل مع محيطهم بالقبول أو الاعتراض، والأخذ والرفض أي أصحاب عقول مستقلة، وإيرادات شخصية ومبادرات حرة، وبهذا فالسير في هذا الطريق يستوجب على الدولة بلورة سياسية تحترم عقل المواطن، وحريته وكرامته وإحترام ضميره، وقراراته الذاتية، وبناء مجتمع مؤلف من مواطنين يفترض وجود بنية حقيقية للمساواة و العدالة والتضامن و المشاركة ،و صعود ثقافة بديلة لثقافة الإحتقار و الإذلال ،إلى ثقافة الحرية و الكرامة ، وقراراته الذاتية،وبناء مجتمع مؤلف من مواطنين يفترض وجود بنية حقيقية للمساواة والعدالة والتضامن والمشاركة وصعود ثقافة بديلة لثقافة الإحتقار والإذلال، إلى ثقافة الحرية والكرامة(33)، وهذا ما نلمس منه تعطش الشعب كمواطنين لرؤية مواطنتهم تتجسد في الواقع خاصة من خلال الحقوق الحريات، وتعطشهم للمشاركة في القرار السياسي، الذي يخصهم بالدرجة الأولى، وهذا ما عبر عنه الشعب في إنتخابات 1995 و1999 بإقباله على صناديق الإقتراع للمشاركة في الإنتخابات، وذلك رغبة منه لتجاوز الأزمة الأمنية، وأن المواطنين واعون بمصيرهم، وقادرين على إتخاذ القرار السياسي الصائب الذي يحدد مصيرهم.

يتضح مما سبق أن مسار الديمقراطية في الجزائر ما زال في فترة التجارب ،لم يدخل فضاء التكريس الفعلي لهذا المكسب ،ذلك لأن الممارسة الإنتخابية في الجزائر لا تخضع لقيم الحداثة و المواطنة ،و ذلك راجع إلى أنها كتصرف حضاري حديث و كحق من حقوق المواطنة لا تزال تتصف بالغموض، وهي أحيانا لا تعبر عن رأي المواطن حول قضية سياسية معينة .

وما يتجلى من إفتقار الساحة السياسية الجزائرية لنقاش فعلي هو غياب لمشاريع إجتماعية، وجب على مؤسسات المجتمع المدني إثارتها. إذن، هي مسؤولية مدنية غيابها يضعف من المشاركة السياسية أو يولد الضد كالعزوف الإنتخابي الذي نعتبره مشاركة سياسية لأنه حامل لمواقف و إتجاهات لكنه يثقل كاهل التجربة الديموقراطية.

الـمواطنة و السلوك الإنتخابي عند الطالب الـجامعي :

عرفت الساحة الإجتماعية و السياسية في الـجزائر حركة طلابية لم تكن ميزتها العنف دائما، حيث أنه في مختلف مراحل تـحول النظام السياسي الـجزائري من الأحادية إلى التعددية الـحزبية، كان الطلبة مهتمين بالأمور السياسية بطرق سلمية، و خاصة خلال فترة الإنفتاح السياسي بين 1989 و 1991، و التي كانت نقطة تـحول سياسي كبير في الـجزائر ، ومنعرجا حاسما لتكريس مبدأ الديـمقراطية و التعددية .

إن الطالب الـجامعي كونه من الـمواطنين الواعين، و الـمثقفين، يفضل دائما أن يتوج فعله الإنتخابي بـمشاريع تخدم مصالـحه و تـحقق مطامحه، فنجده كثيرا ما ينتخب للتعبير عن الواقع الـمزري، و رفضه للأوضاع التي يعيشها يوميا من خلال الإنتخاب الأبيض أو العزوف عن الانتخاب(34) ، لذا فان هذا الـموقف لا يضاعف من عملية إحتجاجه و مطالبه، بل يكتفي بأشكال الـمطالبة الهادئة و الـمسالمة و الـمكوث في وضعية الإنتظار و الشكاوي، أو التطرف و القيام بأعمال الشغب و العنف .

توصلنا من خلال الدراسة، أن نسبة الطلبة الذين إنتخبوا يتجهون نحو أداء الواجب الإنتخابي للتعبير عن أرائهم السياسية إما بالرفض أو القبول، و تـحقيق الـجانب السياسي للمواطنة .و من الطلبة نسبة كبيرة عكست عزوفا عن أداء الواجب الإنتخابي و ذلك كان سببه الأوضاع الإجتماعية ، و عدم الثقة في النظم السياسي ، و الـخلل في التنشئة السياسية و الإجتماعية .

كما تبين من خلال الدراسة نتيجتين هامتين هما كما يلي :

أن الوضع الإجتماعي للطالب يلعب دورا مهما في تفسير عزوفه عن أداء الواجب الإنتخابي، وذلك من خلال الـمستوى الـمعيشي، والطابع العمراني، حيث تبين أن أغلبية الطلبة الذين ينتمون إلى طبقات إجتماعية وسطى و تقطن الـمدن تتجه نحو العزوف عن أداء الواجب الإنتخابي .

إن بعض الطلبة يتجهون نحو أداء الواجب الإنتخابي ليس رغبة في تـحقيق الـمواطنة و إنـما قصد الـمشاركة الإجتماعية ، ذلك أنهم يقومون بالإنتخاب شأنهم شأن، بقية الأفراد، و ذلك لعدم وجود ثقافة سياسية كفيلة بإعطاء الصورة الـحقيقية لـمعنى الإنتخاب في ترسيخ مبدأ الـمواطنة .

المراجع :

(1)- Dominique Sch napper, que-ce-que la citoyenneté, ed Gallimard, Paris, 2000, p141.
(2)- أحمد وافي، بوكرة إدريس، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي في ظل دستور 1989، مرجع سابق، ص102.
(3)- المرجع السابق، ص74.
(4)- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص104/103.
(5)- المرجع السابق، ص93-92.
(6)- حيث أسند الدستور للرئيس إضافة إلى السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية حيث كان يشارك المجلس الوطني في التشريع.
(7)- أحمد منيسي ومجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص136.
(8)- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص106-104.
(9)- بن حمو ن صيرة، الإنتخابات الرئاسية في الجزائر، معهد علم الإجتماع، جامعة وهران، 99-98، ص43.
(10)- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى عين مليلة، 1993، ص89.
(11)- أحمد منيسي ومجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص137.
(12)- المرجع السابق، ص137.
(13)- المرجع السابق، ص137.
(14)- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص96.
(15)- بلحاج حسنية، بن دحو هوارية، المواطنة في الفكر السياسي الجزائري المعاصر، معهد علم الإجتماع، جامعة وهران، -2002 2003، ص51.
(16)- أحمد منيسي ومجموعة من المؤلفين، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص138.
(17)- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص111.
(18)- السعدي أو شعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص189-184.
(19)- بلحاج حسنية، بن دحو هوارية، المواطنة في الفكر السياسي الجزائري المعاصر، مرجع سابق، ص50-43-42-41.
(20)- بن حمو نصيرة، الإنتخابات الرئاسية في الجزائر، مرجع سابق، ص43.
(21)- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مركز البحوث العربية، دار الأمين للطباعة والنشر القاهرة، 1999،ص9
(22)- مجموعة مؤلفين: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1983، ص67.
(23)- أحمد منيسي ومجموعة مؤلفين: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص137.
(24)- المرجع السابق، ص121.
(25)- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، 2001/2/1، العدد 264، ص122.
(26)- سعيد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص81.
(27)- سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص50.
(28)- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، 2002، الطبعة الأولى، ص-155 156.
(29)- إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، نوفمبر 1998، ص254.
(30)- أحمد منيسي ومجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص142-141.
(31)- أحمد منيسي ومجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص142.
(32)- إسماعيل قيرة وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص9.
(33)- إسماعيل قيرة وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص23.
(34)-مجلة انسانيات « الحركة الجمعوية في المغرب العربي الكبير « ، رقم 50/سنة 2005 ، منشورات مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية .CRASC ، ص 30.